

مرسوم سلطاني

رقم ٩٦/١٠١

بإصدار النظام الأساسي للدولة

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

تأكيداً للمبادئ التي وجهت سياسة الدولة في مختلف المجالات خلال الحقبة الماضية .

وتصميماً على مواصلة الجهد من أجل بناء مستقبل أفضل يتميز بمزيد من المنجزات التي تعود بالخير على الوطن والمواطنين .
وتعزيزاً للمكانة الدولية التي تحظى بها عمان ودورها في إرساء دعائم السلام والأمن والعدالة والتعاون بين مختلف الدول والشعوب .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

مادة (١)

إصدار النظام الأساسي للدولة بالصيغة المرافقة .

مادة (٢)

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ صدوره .

صدر في : ٢٤ من جمادى الآخرة سنة ١٤١٧ هـ

الموافق : ٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٦ م

قابوس بن سعيد
سلطان عمان

مرسوم سلطاني

رقم ٢٠١١/٩٩

بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة

نحن قابوس بن سعيد سلطان عمان

إيماناً منا بأهمية تطوير مسيرة الشورى في البلاد لما فيه مصلحة الوطن والمواطنين ،
وتأكيداً على أهمية المشاركة من جميع أفراد المجتمع في مسيرة التنمية الشاملة
بما يتماشى ومتطلبات التطور المنشود ،
وبعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني
رقم ٩٦/١٠١ ،
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى

تجرى التعديلات المرفقة على النظام الأساسي للدولة .

المادة الثانية

يلغى كل ما يخالف هذا المرسوم أو التعديلات المرفقة أو يتعارض مع أحكامهما .

المادة الثالثة

ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في : ٢١ من ذي القعدة سنة ١٤٣٢هـ

الموافق : ١٩ من أكتوبر سنة ٢٠١١م

**قابوس بن سعيد
سلطان عمان**

النظام الأساسي للدولة

الباب الأول

الدولة ونظام الحكم

مادة (١)

سلطنة عمان دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة تامة عاصمتها مسقط .

مادة (٢)

دين الدولة الإسلام والشريعة الإسلامية هي أساس التشريع .

مادة (٣)

لغة الدولة الرسمية هي اللغة العربية .

مادة (٤)

يحدد القانون علم الدولة وشعارها وأوسمتها ونشيدها الوطني .

مادة (٥)

نظام الحكم سلطاني وراثي في الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان ويشترط فيمن يختار لولاية الحكم من بينهم أن يكون مسلماً رشيداً عاقلاً وابناً شرعياً لأبوين عمانيين مسلمين .

مادة (٦)

يقوم مجلس العائلة المالكة ، خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السلطان ، بتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم .

فإذا لم يتفق مجلس العائلة المالكة على اختيار سلطان للبلاد قام مجلس الدفاع بالاشتراك مع رئيسي مجلس الدولة ومجلس الشورى ورئيس المحكمة العليا وأقدم اثنين من نوابه بتثبيت من أشار به السلطان في رسالته إلى مجلس العائلة .

مادة (٧)

يؤدي السلطان قبل ممارسة صلاحياته ، في جلسة مشتركة لمجلسي عمان والدفاع ، اليمين الآتية:
(أقسم بالله العظيم أن أحترم النظام الأساسي للدولة والقوانين ، وأن أرفع مصالح المواطنين وحررياتهم رعاية كاملة ، وأن أحافظ على استقلال الوطن وسلامة أراضيه) .

مادة (٨)

تستمر الحكومة في تسيير أعمالها كالمعتاد حتى يتم اختيار السلطان ويقوم بممارسة صلاحياته .

مادة (٩)

يقوم الحكم في السلطنة على أساس العدل والشورى والمساواة . وللمواطنين - وفقاً لهذا النظام الأساسي والشروط والأوضاع التي يبينها القانون - حق المشاركة في الشؤون العامة .

الباب الثاني

المبادئ، الموجهة لسياسة الدولة

مادة (١٠)

المبادئ، السياسية

- المحافظة على الاستقلال والسيادة ، وصون كيان الدولة وأمنها واستقرارها ، والدفاع عنها ضد كل عدوان .
- توثيق عرى التعاون وتأكيد أواصر الصداقة مع جميع الدول والشعوب على أساس من الاحترام المتبادل ، والمصلحة المشتركة ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، ومراعاة المواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية وقواعد القانون الدولي المعترف بها بصورة عامة وبما يؤدي إلى إشاعة السلام والأمن بين الدول والشعوب .
- إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابغة من تراث الوطن وقيمه وشريعته الإسلامية ، معتزة بتاريخه ، أخذة بالمفيد من أساليب العصر وأدواته .
- إقامة نظام إداري سليم يكفل العدل والطمأنينة والمساواة للمواطنين ، ويضمن الاحترام للنظام العام ورعاية المصالح العليا للوطن .

مادة (١١)

المبادئ الاقتصادية

- الاقتصاد الوطني أساسه العدالة ومبادئ الاقتصاد الحر ، وقوامه التعاون البناء المثمر بين النشاط العام والنشاط الخاص ، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة للمواطنين وفقا للخطة العامة للدولة وفي حدود القانون .
- حرية النشاط الاقتصادي مكفولة في حدود القانون والصالح العام وبما يضمن السلامة للاقتصاد الوطني . وتشجع الدولة الادخار وتشرف على تنظيم الائتمان .
- الثروات الطبيعية جميعها ومواردها كافة ملك للدولة ، تقوم على حفظها وحسن استغلالها ، بمراعاة مقتضيات أمن الدولة وصالح الاقتصاد الوطني . ولا يجوز منح امتياز أو استثمار مورد من موارد البلاد العامة إلا بموجب قانون ولفترة زمنية محددة ، وبما يحفظ المصالح الوطنية .
- للأموال العامة حرمتها ، وعلى الدولة حمايتها وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها .
- الملكية الخاصة مصونة ، فلا يمنع أحد من التصرف في ملكه إلا في حدود القانون ، ولا ينزع عن أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون ، وبالكيفية المنصوص عليها فيه ، وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا . والميراث حق تحكمه الشريعة الإسلامية .

- المصادرة العامة للأموال محظورة ، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي في الأحوال المبينة بالقانون .
- الضرائب والتكاليف العامة أساسها العدل وتنمية الاقتصاد الوطني .
- إنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلغاؤها لا يكون إلا بقانون ولا يعفى أحد من أدائها كلها أو بعضها إلا في الأحوال المبينة في القانون .
- ولا يجوز استحداث ضريبة أو رسم أو أي حق مهما كان نوعه بأثر رجعي .

مادة (١٢)

المبادئ، الاجتماعية

- العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين العمانيين دعائم للمجتمع تكفلها الدولة .
- التعاضد والتراحم صلة وثقى بين المواطنين ، وتعزيز الوحدة الوطنية واجب . وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة أو الفتنة أو المساس بالوحدة الوطنية .
- الأسرة أساس المجتمع ، وينظم القانون وسائل حمايتها ، والحفاظ على كيانها الشرعي ، وتقوية أواصرها وقيمها ، ورعاية أفرادها وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم .

- تكفل الدولة للمواطن وأسرته المعونة في حالة الطوارئ والمرض والعجز والشيخوخة ، وفقا لنظام الضمان الاجتماعي ، وتعمل على تضامن المجتمع في تحمل الأعباء الناجمة عن الكوارث والمحن العامة .
- تعنى الدولة بالصحة العامة وبوسائل الوقاية والعلاج من الأمراض والأوبئة ، وتسعى لتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن ، وتشجع على إنشاء المستشفيات والمستوصفات ودور العلاج الخاصة بإشراف من الدولة ووفقا للقواعد التي يحددها القانون . كما تعمل على المحافظة على البيئة وحمايتها ومنع التلوث عنها .
- تسن الدولة القوانين التي تحمي العامل وصاحب العمل وتنظم العلاقة بينهما . ولكل مواطن الحق في ممارسة العمل الذي يختاره لنفسه في حدود القانون . ولا يجوز فرض أي عمل إجباري على أحد إلا بمقتضى قانون ولأداء خدمة عامة وبمقابل أجر عادل .
- الوظائف العامة خدمة وطنية تناط بالقائمين بها ، ويستهدف موظفو الدولة في أداء وظائفهم المصلحة العامة وخدمة المجتمع . والمواطنون متساوون في تولي الوظائف العامة وفقا للشروط التي يقرها القانون .

مادة (١٣)

المبادئ الثقافية

- التعليم ركن أساسي لتقدم المجتمع ترعاه الدولة وتسعى لنشره وتعميمه .
- يهدف التعليم إلى رفع المستوى الثقافي العام وتطويره وتنمية التفكير العلمي ، وإذكاء روح البحث ، وتلبية متطلبات الخطط الاقتصادية والاجتماعية ، وإيجاد جيل قوي في بنيته وأخلاقه ، يعتز بأمتة ووطنه وتراثه ، ويحافظ على منجزاته .
- توفر الدولة التعليم العام وتعمل على مكافحة الأمية وتشجع على إنشاء المدارس والمعاهد الخاصة بإشراف من الدولة ووفقاً لأحكام القانون .
- ترعى الدولة التراث الوطني وتحافظ عليه ، وتشجع العلوم والفنون والآداب والبحوث العلمية وتساعد على نشرها .

مادة (١٤)

المبادئ الأمنية

- السلام هدف الدولة ، وسلامة الوطن أمانة في عنق كل مواطن .
- ويتولى مجلس الدفاع النظر في الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة السلطنة والدفاع عنها .

- الدولة وحدها هي التي تنشئ القوات المسلحة وهيئات الأمن العام وأية قوات أخرى . وهي جميعها ملك للأمة ومهمتها حماية الدولة وضمان سلامة أراضيها وكفالة الأمن والطمأنينة للمواطنين . ولا يجوز لأية هيئة أو جماعة إنشاء تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية . وينظم القانون الخدمة العسكرية ، والتعبئة العامة أو الجزئية ، وحقوق وواجبات وقواعد انضباط القوات المسلحة وهيئات الأمن العام وأية قوات أخرى تقرر الدولة إنشاءها .

الباب الثالث

الحقوق والواجبات العامة

مادة (١٥)

الجنسية ينظمها القانون ، ولا يجوز إسقاطها أو سحبها إلا في حدود القانون .

مادة (١٦)

لا يجوز إبعاد المواطنين أو نفيهم أو منعهم من العودة إلى السلطنة .

مادة (١٧)

المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون ، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ، ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللون أو اللغة أو الدين أو المذهب أو الموطن أو المركز الاجتماعي .

مادة (١٨)

الحرية الشخصية مكفولة وفقا للقانون . ولا يجوز القبض على إنسان أو تفتيشه أو حجزه أو حبسه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون .

مادة (١٩)

لا يجوز الحجز أو الحبس في غير الأماكن المخصصة لذلك في قوانين السجون المشمولة بالرعاية الصحية والاجتماعية .

مادة (٢٠)

لا يعرض أي إنسان للتعذيب المادي أو المعنوي أو للإغراء ، أو للمعاملة الخاطئة بالكرامة . ويحدد القانون عقاب من يفعل ذلك . كما يبطل كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالإغراء أو لتلك المعاملة أو التهديد بأي منهما .

مادة (٢١)

لا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على قانون ، ولا عقاب إلا على الأفعال اللاحقة للعمل بالقانون الذي ينص عليها . والعقوبة شخصية .

مادة (٢٢)

المتهم بريء حتى تثبت إدانته في محاكمة قانونية تؤمن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع وفقا للقانون ويحظر إيذاء المتهم جسمانيا أو معنويا .

مادة (٢٣)

للمتهم الحق في أن يوكل من يملك القدرة للدفاع عنه أثناء المحاكمة . ويبين القانون الأحوال التي يتعين فيها حضور محام عن المتهم ويكفل لغير القادرين ماليا وسائل الالتجاء إلى القضاء والدفاع عن حقوقهم .

مادة (٢٤)

يبلغ كل من يقبض عليه أو يعتقل بأسباب القبض عليه أو اعتقاله فورا ، ويكون له حق الاتصال بمن يرى إبلاغه بما وقع أو الاستعانة به على الوجه الذي ينظمه القانون ، ويجب إعلانه على وجه السرعة بالتهمة الموجهة إليه . وله ولمن ينوب عنه التظلم أمام القضاء من الإجراء الذي قيد حريته الشخصية ، وينظم القانون حق التظلم بما يكفل الفصل فيه خلال مدة محددة ، وإلا وجب الإفراج حتما .

مادة (٢٥)

التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة . ويبين القانون الإجراءات والأوضاع اللازمة لممارسة هذا الحق وتكفل الدولة ، قدر المستطاع ، تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا .

مادة (٢٦)

لا يجوز إجراء أية تجربة طبية أو علمية على أي إنسان بدون رضائه الحر .

مادة (٢٧)

للمساكن حرمة ، فلا يجوز دخولها بغير إذن أهلها ، إلا في الأحوال التي يعينها القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه .

مادة (٢٨)

حرية القيام بالشعائر الدينية طبقا للعادات المرعية مصونة على ألا يخل ذلك بالنظام العام ، أو يناهز الآداب .

مادة (٢٩)

حرية الرأي والتعبير عنه بالقول والكتابة وسائر وسائل التعبير مكفولة في حدود القانون .

مادة (٣٠)

حرية المراسلات البريدية والبرقية والمخاطبات الهاتفية وغيرها من وسائل الاتصال مصونة ، وسريتها مكفولة ، فلا يجوز مراقبتها أو تفتيشها أو إفشاء سريتها أو تأخيرها أو مصادرتها إلا في الحالات التي يبينها القانون وبالإجراءات المنصوص عليها فيه .

مادة (٣١)

حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون . ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة أو يمس بأمن الدولة أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه .

مادة (٣٢)

للمواطنين حق الاجتماع ضمن حدود القانون .

مادة (٣٣)

حرية تكوين الجمعيات على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية وبما لا يتعارض مع نصوص وأهداف هذا النظام الأساسي مكفولة وفقا للشروط والأوضاع التي يبينها القانون . ويحظر إنشاء جمعيات يكون نشاطها معاديا لنظام المجتمع أو سريرا أو ذا طابع عسكري ، ولا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أية جمعية .

مادة (٣٤)

للمواطنين الحق في مخاطبة السلطات العامة فيما ينوبهم من أمور شخصية أو فيما له صلة بالشؤون العامة بالكيفية والشروط التي يعينها القانون .

مادة (٣٥)

يتمتع كل أجنبي موجود في السلطنة بصفة قانونية بحماية شخصه وأملاكه طبقا للقانون . وعليه مراعاة قيم المجتمع واحترام تقاليد ومشاعره .

مادة (٣٦)

تسليم اللاجئين السياسيين محظور ، وتحدد القوانين والاتفاقيات الدولية أحكام تسليم المجرمين .

مادة (٣٧)

الدفاع عن الوطن واجب مقدس ، والاستجابة لخدمة القوات المسلحة شرف للمواطنين ينظمه القانون .

مادة (٣٨)

الحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة واجب على كل مواطن .

مادة (٣٩)

أداء الضرائب والتكاليف العامة واجب وفقا للقانون .

مادة (٤٠)

احترام النظام الأساسي للدولة والقوانين والأوامر الصادرة من السلطات العامة تنفيذها ومراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة واجب على جميع سكان السلطنة .

الباب الرابع

رئيس الدولة

مادة (٤١)

السلطان رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة ، ذاته مصونة لا تمس ، واحترامه واجب ، وأمره مطاع . وهو رمز الوحدة الوطنية والساھر على رعايتها وحمايتها .

مادة (٤٢)

يقوم السلطان بالمهام التالية :

- المحافظة على استقلال البلاد ووحدة أراضيها ، وحماية أمنها الداخلي والخارجي ورعاية حقوق المواطنين وحررياتهم وكفالة سيادة القانون ، وتوجيه السياسة العامة للدولة .
- اتخاذ الإجراءات السريعة لمواجهة أي خطر يهدد سلامة السلطنة أو وحدة أراضيها أو أمن شعبها ومصالحه ، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها .
- تمثيل الدولة في الداخل وتجاه الدول الأخرى في جميع العلاقات الدولية .
- رئاسة مجلس الوزراء أو تعيين من يتولى رئاسته .
- رئاسة المجالس المتخصصة أو تعيين من يتولى رئاستها .
- إنشاء وتنظيم وحدات الجهاز الإداري للدولة وإلغاؤها .
- تعيين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء ومن في حكمهم وإعفائهم من مناصبهم .
- تعيين وكلاء الوزارات والأمناء العامين ومن في حكمهم وإعفائهم من مناصبهم .
- تعيين كبار القضاة وإعفائهم من مناصبهم .

- إعلان حالة الطوارئ والتعبئة العامة والحرب وعقد الصلح وبين القانون أحكام ذلك .
- إصدار القوانين والتصديق عليها .
- توقيع المعاهدات والاتفاقيات الدولية وفقا لأحكام القانون أو التفويض في توقيعها وإصدار مراسيم التصديق عليها .
- تعيين الممثلين السياسيين لدى الدول الأخرى والمنظمات الدولية وإعفائهم من مناصبهم ، وفقا للحدود والأوضاع التي يقرها القانون ، وقبول اعتماد ممثلي الدول والمنظمات الدولية لديه .
- العفو عن أية عقوبة أو تخفيفها .
- منح أوسمة الشرف والرتب العسكرية .

مادة (٤٣)

يعاون السلطان في رسم السياسة العامة للدولة وتنفيذها مجلس للوزراء ومجالس متخصصة .

مجلس الوزراء

مادة (٤٤)

مجلس الوزراء هو الهيئة المنوط بها تنفيذ السياسات العامة للدولة ويتولى بوجه خاص ما يلي :

- رفع التوصيات إلى السلطان في الأمور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتنفيذية والإدارية التي تهم الحكومة بما في ذلك اقتراح مشروعات القوانين والمراسيم .

- رعاية مصالح المواطنين وضمان توفير الخدمات الضرورية لهم ورفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي .

- تحديد الأهداف والسياسات العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية واقتراح الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذها والتي تكفل حسن استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية .

- مناقشة خطط التنمية التي تعدها الجهات المختصة بعد عرضها على مجلس عمان ، ورفعها إلى جلالة السلطان للاعتماد ، ومتابعة تنفيذها .

- مناقشة اقتراحات الوزارات في مجال تنفيذ اختصاصاتها واتخاذ التوصيات والقرارات المناسبة في شأنها .

- الإشراف على سير الجهاز الإداري للدولة ومتابعة أدائه لواجباته والتنسيق فيما بين وحداته .
- الإشراف العام على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات وأحكام المحاكم بما يضمن الالتزام بها .
- أية اختصاصات أخرى يخوله إياها السلطان أو تخول له بمقتضى أحكام القانون .

مادة (٤٥)

يتولى رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس وله إسناد إدارة الجلسات التي لا يحضرها إلى أحد نواب رئيس الوزراء .
وفي حالة غياب رئيس الوزراء ونوابه يفوض السلطان من يراه مناسبا لإدارة الجلسات .

مادة (٤٦)

تكون اجتماعات مجلس الوزراء صحيحة بحضور أغلبية أعضائه ومداوماته سرية ، وتصدر قراراته بموافقة أغلبية الحاضرين .

مادة (٤٧)

يضع مجلس الوزراء لائحته الداخلية متضمنة نظام سير العمل به . وتكون للمجلس أمانة عامة تزود بالعدد اللازم من الموظفين لمعاونته على أداء أعماله .

رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء

مادة (٤٨)

إذا عين السلطان رئيسا لمجلس الوزراء حددت اختصاصاته وصلاحياته بمقتضى مرسوم تعيينه .

مادة (٤٩)

يشترط فيمن يعين رئيسا لمجلس الوزراء أو نائبا له أو وزيرا ما يلي :
أ - أن يكون عماني الجنسية بصفة أصلية وفقا للقانون .
ب - ألا تقل سنه عن ثلاثين سنة ميلادية .

مادة (٥٠)

قبل أن يتولى رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء صلاحياتهم يؤدون أمام السلطان اليمين التالية :
(أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا لسلطاني وبلادي ، وأن أحترم النظام الأساسي للدولة وقوانينها النافذة ، وأن أحافظ محافظة تامة على كيانها وسلامة أراضيها ، وأن أرعى مصالحها ومصالح مواطنيها رعاية كاملة ، وأن أؤدي واجباتي بالصدق والأمانة) .

مادة (٥١)

يتولى نواب رئيس الوزراء والوزراء الإشراف على شؤون وحداتهم ويقومون بتنفيذ السياسة العامة للحكومة فيها ، كما يرسمون اتجاهات الوحدة ويتابعون تنفيذها .

مادة (٥٢)

أعضاء مجلس الوزراء مسؤولون سياسيا مسؤولية تضامنية أمام السلطان عن تنفيذ السياسة العامة للدولة . وكل منهم مسؤول مسؤولية فردية أمام السلطان عن طريقة أداء واجباته وممارسة صلاحياته في وزارته أو وحدته .

مادة (٥٣)

لا يجوز لأعضاء مجلس الوزراء أن يجمعوا بين مناصبهم الوزارية ورئاسة أو عضوية مجلس إدارة أية شركة مساهمة عامة . كما لا يجوز للوحدات الحكومية التي يتولونها أو يشرفون عليها أن تتعامل مع أية شركة أو مؤسسة تكون لهم مصلحة فيها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . وعليهم في كل الأحوال أن يستهدفوا بسلوكهم مصالح الوطن وإعلاء كلمة الصالح العام وألا يستغلوا مراكزهم الرسمية بأية صورة كانت لفائدتهم أو لفائدة من تصلهم به علاقة خاصة .

مادة (٥٤)

تحدد مخصصات نواب رئيس الوزراء والوزراء أثناء توليهم مناصبهم وبعد تقاعدهم بمقتضى أوامر من السلطان .

مادة (٥٥)

تسري أحكام المواد (٤٩) ، (٥٠) ، (٥١) ، (٥٢) ، (٥٣) ، (٥٤) ، على كل من هم في مرتبة وزير .

المجالس المتخصصة

مادة (٥٦)

تنشأ المجالس المتخصصة وتحدد صلاحياتها ويعين أعضاؤها بمقتضى مراسيم سلطانية ، وتتبع مجلس الوزراء ما لم تنص مراسيم إنشائها على خلاف ذلك .

الشؤون المالية

مادة (٥٧)

يبين القانون الأحكام الخاصة بالمسائل التالية والجهات المسؤولة عنها :

- تحصيل الضرائب والرسوم وغيرها من الأموال العامة وإجراءات صرفها .
- حفظ أملاك الدولة وإدارتها وشروط التصرف فيها ، والحدود التي يجوز فيها التنازل عن شيء من هذه الأملاك .

- الميزانية العامة للدولة والحساب الختامي .
- الميزانيات العامة المستقلة والملحقة وحساباتها الختامية .
- الرقابة المالية للدولة .
- القروض التي تقدمها أو تحصل عليها الدولة .
- النقد والمصارف ، والمقاييس والمكاييل والموازن .
- شؤون المرتبات والمعاشات والتعويضات والإعانات والمكافآت التي تقرر على خزانة الدولة .

الباب الخامس

مجلس عمان

مادة (٥٨)

يتكون مجلس عمان من :

- ١ - مجلس الدولة .
- ٢ - مجلس الشورى .

مجلس الدولة

مادة (٥٨) مكررا

يتكون مجلس الدولة من رئيس وأعضاء لا يتجاوز عددهم بالرئيس عدد أعضاء مجلس الشورى ، يعينون بمرسوم سلطاني .

مادة (٥٨) مكررا (١)

- يتم اختيار أعضاء مجلس الدولة من بين الفئات الآتية :
- الوزراء ووكلاء الوزارة السابقون ومن في حكمهم .
 - السفراء السابقون .
 - كبار القضاة السابقون .
 - كبار الضباط المتقاعدون .
 - المشهود لهم بالكفاءة والخبرة في مجالات العلم والأدب والثقافة وأساتذة الجامعات والكليات والمعاهد العليا .
 - الأعيان ورجال الأعمال .
 - الشخصيات التي أدت خدمات جليلة للوطن .
 - من يرى جلاله السلطان اختياره من غير الفئات السابقة .

مادة (٥٨) مكررا (٢)

- دون الإخلال بحكم المادة (٥٨) مكررا (١) يشترط فيمن يتم اختياره لعضوية مجلس الدولة الآتي :
- أن يكون عماني الجنسية .
 - ألا تقل سنه عن أربعين سنة ميلادية في تاريخ تعيينه .

- ألا يكون قد سبق الحكم عليه نهائيا بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ولورد إليه اعتباره .
- ألا يكون منتسبا إلى جهة أمنية أو عسكرية .
- ألا يكون محجورا عليه بحكم قضائي .
- ألا يكون مصابا بمرض عقلي .

مادة (٥٨) مكررا (٣)

تكون فترة مجلس الدولة أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له ، على ألا تقل في جميع الأحوال عن فترة مجلس الشورى .

مادة (٥٨) مكررا (٤)

ينتخب مجلس الدولة من بين أعضائه ومثل فترته في أول جلسة له نائبين للرئيس ، وإذا خلا مكان أي منهما ينتخب المجلس من يحل محله إلى نهاية فترته ، وفي جميع الأحوال يكون الانتخاب بالاقتراع السري المباشر وبالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس .

مادة (٥٨) مكررا (٥)

تنتهي العضوية في مجلس الدولة بأحد الأسباب الآتية :

- انتهاء فترة المجلس .
- الإغفاء من العضوية .
- الوفاة أو العجز الكلي .

مادة (٥٨) مكررا (٦)

لعضو مجلس الدولة أن يطلب إغفائه من عضوية المجلس بالتماس يقدم إلى رئيس المجلس ، وعلى الرئيس أن يرفعه إلى جلالة السلطان .
وفي جميع الأحوال يجب إغفاء عضو مجلس الدولة إذا فقد أحد شروط العضوية التي عين على أساسها أو إذا فقد الثقة والاعتبار أو إذا أخل بواجبات العضوية .

مادة (٥٨) مكررا (٧)

لا يجوز إلا للفتتين المنصوص عليهما في البندين الخامس والثامن من المادة (٥٨) مكررا (١) الجمع بين عضوية مجلس الدولة وتولي الوظائف العامة .

مجلس الشورى

مادة (٥٨) مكررا (٨)

يتكون مجلس الشورى من أعضاء منتخبين يمثلون جميع ولايات السلطنة ، ويحدد عدد أعضاء المجلس بحيث يمثل كل ولاية عضو واحد ، إذا كان عدد سكانها لا يتجاوز ثلاثين ألفا في تاريخ فتح باب الترشيح ، وعضوان متى تجاوز عدد سكان الولاية هذا الحد في ذات التاريخ .

مادة (٥٨) مكررا (٩)

يكون انتخاب أعضاء مجلس الشورى بالاقتراع العام السري المباشر على النحو الذي يبينه قانون الانتخاب .

مادة (٥٨) مكررا (١٠)

يشترط فيمن يرشح لعضوية مجلس الشورى الآتي :

- أن يكون عماني الجنسية بصفة أصلية .
- ألا تقل سنه عند فتح باب الترشيح عن ثلاثين سنة ميلادية .
- ألا يقل مستواه العلمي عن دبلوم التعليم العام .

- ألا يكون قد سبق الحكم عليه نهائيا بعقوبة جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة و لو رد إليه اعتباره .
 - أن يكون مقيدا في السجل الانتخابي .
 - ألا يكون منتسبا إلى جهة أمنية أو عسكرية .
 - ألا يكون محجورا عليه بحكم قضائي .
 - ألا يكون مصابا بمرض عقلي .
- ويجوز لمن انتهت فترة عضويته الترشح ثانية لعضوية مجلس الشورى .

مادة (٥٨) مكررا (١١)

تكون فترة مجلس الشورى أربع سنوات ميلادية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له ، وتجري انتخابات المجلس الجديد خلال التسعين يوما السابقة على نهاية تلك الفترة ، وإذا لم تتم الانتخابات عند انتهاء فترة المجلس أو تأخرت لأي سبب من الأسباب ، يبقى المجلس قائما حتى يتم انتخاب المجلس الجديد ، ولا يجوز مد فترة المجلس إلا للضرورة وبمرسوم سلطاني على ألا يتجاوز هذا المدد دور انعقاد واحد .

مادة (٥٨) مكررا (١٢)

يجتمع مجلس الشورى بدعوة من جلالة السلطان في جلسة استثنائية تسبق دور الانعقاد لانتخاب رئيس له ونائبين للرئيس لمثل فترته ، ويتولى رئاسة هذه الجلسة أكبر الأعضاء سنا ، وإذا خلا مكان أي منهم ينتخب المجلس من يحل محله إلى نهاية فترته ، وفي جميع الأحوال يكون الانتخاب بالاقتراع السري المباشر وبالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس .

مادة (٥٨) مكررا (١٣)

إذا خلا مكان أحد أعضاء مجلس الشورى قبل انتهاء فترته وجب شغل مكانه من قبل أحد المرشحين عن الولاية بحسب ترتيبهم وفقا لنتائج انتخابات المجلس عن ذات الفترة بحيث يقدم الأكثر من حيث عدد الأصوات التي حصل عليها ، وذلك خلال ستين يوما من تاريخ إبلاغ المجلس بخلو المكان ، وتكون فترة العضو الجديد هي الفترة المكتملة لفترة عضوية سلفه ، ولا يتم شغل هذا المكان إذا وقع الخلو خلال الستة أشهر السابقة على التاريخ المحدد لانتهاء فترة المجلس .

مادة (٥٨) مكررا (١٤)

تتولى الإشراف على انتخابات مجلس الشورى والفصل في الطعون الانتخابية ،
لجنة عليا تتمتع بالاستقلال والحيدة برئاسة أحد نواب رئيس المحكمة العليا ،
ويبين القانون طريقة تشكيلها واختصاصاتها ونظام عملها .

مادة (٥٨) مكررا (١٥)

تنتهي العضوية في مجلس الشورى بأحد الأسباب الآتية :

- انتهاء فترة المجلس .

- الاستقالة .

- الوفاة أو العجز الكلي .

- إسقاط العضوية .

- حل المجلس .

مادة (٥٨) مكررا (١٦)

تكون الاستقالة من عضوية مجلس الشورى كتابة وتقدم إلى رئيس المجلس
لعرضها على المجلس ليقرر قبولها أو رفضها ، وتنظم اللائحة الداخلية للمجلس
الأحكام المتعلقة بهذا الشأن .

مادة (٥٨) مكررا (١٧)

لا يجوز إسقاط العضوية عن عضو مجلس الشورى إلا إذا فقد أحد الشروط التي انتخب على أساسها أو أخل بواجبات عضويته أو فقد الثقة والاعتبار ، ويصدر بإسقاط العضوية قرار من المجلس بأغلبية ثلثي أعضائه .

مادة (٥٨) مكررا (١٨)

لا يجوز الجمع بين عضوية مجلس الشورى وتولي الوظائف العامة ، فإذا تم انتخاب أحد الموظفين العموميين لعضوية المجلس اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ إعلان النتائج ، وفي حال الطعن في صحة عضويته يظل محتفظا بوظيفته دون صرف راتبه إلى حين صدور حكم نهائي في الطعن ، فإذا صدر الحكم ببطلان عضويته وإلغاء قرار فوزه عاد إلى وظيفته وصرف له راتبه من تاريخ عودته للعمل ، أما إذا رفض الطعن اعتبرت خدمته منتهية من تاريخ إعلان النتائج ، ويمنح معاشا استثنائيا يحدده القانون شريطة أن تكون له في هذا التاريخ مدة خدمة محسوبة في المعاش لا تقل عن عشر سنوات ميلادية .

مادة (٥٨) مكررا (١٩)

لجلالة السلطان في الحالات التي يقدرها حل مجلس الشورى والدعوة إلى انتخابات جديدة خلال أربعة أشهر من تاريخ الحل .

أحكام مشتركة بين المجلسين

مادة (٥٨) مكررا (٢٠)

يقسم أعضاء مجلسي الدولة والشورى في جلسة علنية - كل أمام مجلسه - وقبل أن يتولى ممارسة أعماله بالمجلس ، اليمين الآتية :
" أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصا لسلطاني وبلادي ، وأن أحترم النظام الأساسي للدولة والقوانين النافذة ، وأن أحافظ على سلامة الدولة وعلى المقومات الأساسية للمجتمع العماني وقيمه الأصيلة وأن أؤدي عمالي في المجلس ولجانه بالأمانة والصدق ."
ويقسم رئيس مجلس الدولة ، قبل أن يتولى أعماله بالمجلس ، اليمين المنصوص عليها في الفقرة السابقة أمام جلالته السلطان .

مادة (٥٨) مكررا (٢١)

على رئيس مجلس الدولة ورئيس مجلس الشورى ونوابهما وكل عضو من أعضاء المجلسين أن يستهدفوا في أعمالهم مصالح الوطن وفقا للقوانين المعمول بها ، وألا يستغلوا عضويتهم بأي صورة لفائدتهم الشخصية أو لفائدة من تربطهم بهم صلة قرابة أو علاقة خاصة ، ويحدد القانون الأعمال التي لا يجوز لأي منهم القيام بها .

مادة (٥٨) مكررا (٢٢)

لا تجوز مؤاخذة عضو مجلس الدولة أو عضو مجلس الشورى عما يبديه أمام المجلس أو لجانه من آراء أو أقوال في الأمور التي تدخل في اختصاص المجلس .

مادة (٥٨) مكررا (٢٣)

لا يجوز في غير حالة الجرم المشهود اتخاذ أي إجراءات جزائية ضد عضو مجلس الدولة أو عضو مجلس الشورى أثناء دور الانعقاد السنوي إلا بإذن سابق من المجلس المختص ، ويصدر الإذن من رئيس هذا المجلس في غير دور الانعقاد .

مادة (٥٨) مكررا (٢٤)

لا يجوز الجمع بين عضوية كل من مجلس الدولة ومجلس الشورى .

مادة (٥٨) مكررا (٢٥)

يضع كل من مجلس الدولة ومجلس الشورى لائحته الداخلية ، وتبين هذه اللائحة نظام سير العمل بالمجلس ولجانه وحفظ النظام به ، وأصول المناقشة والتصويت ، والاستجواب بالنسبة لمجلس الشورى ، وغير ذلك من الصلاحيات المقررة للأعضاء ، والجزاءات التي يجوز توقيعها على العضو في حال مخالفته نظام سير العمل بالمجلس أو تخلفه عن حضور جلسات المجلس أو لجانه بدون عذر مقبول .

أدوار انعقاد واختصاصات مجلس عمان

مادة (٥٨) مكررا (٢٦)

يكون لمجلس عمان دور انعقاد عادي لا يقل عن ثمانية أشهر في السنة ، يعقد بدعوة من جلالة السلطان خلال شهر نوفمبر من كل عام ، ولا يجوز فض دور الانعقاد العادي قبل اعتماد ميزانية الدولة .

مادة (٥٨) مكررا (٢٧)

استثناء من أحكام المادة (٥٨) مكررا (٢٦) ، يدعو جلالة السلطان مجلس عمان لأول اجتماع يلي الانتخابات العامة لمجلس الشورى خلال شهر من تاريخ إعلان نتائج تلك الانتخابات .

مادة (٥٨) مكررا (٢٨)

لجلالة السلطان دعوة مجلس عمان للاجتماع في الحالات التي يقدرها وذلك في غير دور الانعقاد العادي .

مادة (٥٨) مكررا (٢٩)

تكون دعوة مجلس عمان للانعقاد في أدواره العادية أو غير العادية وفضها بأداة قانونية مناسبة .

مادة (٥٨) مكررا (٣٠)

يعقد كل من مجلس الدولة ومجلس الشورى اجتماعاته في مقره بمدينة مسقط ولجلالة السلطان دعوتهما للاجتماع في أي مكان آخر .

مادة (٥٨) مكررا (٣١)

تكون جلسات كل من مجلس الدولة ومجلس الشورى علنية ، ويجوز عقد جلسات غير علنية في الحالات التي تقتضي ذلك بالاتفاق بين مجلس الوزراء وأي من المجلسين .

مادة (٥٨) مكررا (٣٢)

يشترط لصحة انعقاد كل من مجلس الدولة ومجلس الشورى حضور أغلبية أعضائه على أن يكون من بينهم الرئيس أو أحد نائبيه ، فإن لم يكتمل العدد المطلوب تؤجل الجلسة إلى الجلسة التي تليها .

مادة (٥٨) مكررا (٣٣)

تصدر قرارات كل من مجلس الدولة ومجلس الشورى بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، وذلك في غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة ، وإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس .

مادة (٥٨) مكررا (٣٤)

إذا حل مجلس الشورى توقفت جلسات مجلس الدولة .

مادة (٥٨) مكررا (٣٥)

تحال مشروعات القوانين التي تعدها الحكومة إلى مجلس عمان لإقرارها أو تعديلها ثم رفعها مباشرة إلى جلالة السلطان لإصدارها .
وفي حال إجراء تعديلات من قبل مجلس عمان على مشروع القانون يكون لجلالة السلطان رده إلى المجلس لإعادة النظر في تلك التعديلات ثم رفعه ثانية إلى جلالة السلطان .

مادة (٥٨) مكررا (٣٦)

لمجلس عمان اقتراح مشروعات قوانين وإحالتها إلى الحكومة لدراستها ثم إعادتها إلى المجلس ، وتتبع بشأن إقرارها أو تعديلها وإصدارها ذات الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٥٨) مكررا (٣٥) .

مادة (٥٨) مكررا (٣٧)

تحال مشروعات القوانين من مجلس الوزراء إلى مجلس الشورى الذي يجب عليه البت في المشروع بإقراره أو تعديله خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ الإحالة إليه ثم إحالته إلى مجلس الدولة الذي يجب عليه البت فيه بإقراره أو تعديله خلال خمسة وأربعين يوما على الأكثر من تاريخ الإحالة إليه ، فإذا اختلف المجلسان بشأن المشروع اجتمعا في جلسة مشتركة برئاسة رئيس مجلس الدولة وبدعوة منه لمناقشة أوجه الاختلاف بين المجلسين ثم التصويت على المشروع في ذات الجلسة ، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، وفي جميع الأحوال على رئيس مجلس الدولة رفع المشروع إلى جلالته السلطان مشفوعا برأي المجلسين .

مادة (٥٨) مكررا (٣٨)

تحال مشروعات القوانين التي لها صفة الاستعجال من مجلس الوزراء إلى مجلس الشورى الذي يجب عليه البت في المشروع بإقراره أو تعديله خلال شهر على الأكثر من تاريخ الإحالة إليه ثم إحالته إلى مجلس الدولة الذي يجب عليه البت فيه بإقراره أو تعديله خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ الإحالة إليه ، وعلى رئيس مجلس الدولة رفعه إلى جلالته السلطان مشفوعا برأي المجلسين .

مادة (٥٨) مكررا (٣٩)

لجلالة السلطان إصدار مراسيم سلطانية لها قوة القانون فيما بين أدوار انعقاد مجلس عمان وخلال فترة حل مجلس الشورى وتوقف جلسات مجلس الدولة .

مادة (٥٨) مكررا (٤٠)

تحال مشروعات خطط التنمية والميزانية السنوية للدولة من مجلس الوزراء إلى مجلس الشورى لمناقشتها وإبداء توصياته بشأنها خلال شهر على الأكثر من تاريخ الإحالة إليه ثم إحالتها إلى مجلس الدولة لمناقشتها وإبداء توصياته بشأنها خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ الإحالة إليه ، وعلى رئيس مجلس الدولة إعادتها إلى مجلس الوزراء مشفوعة بتوصيات المجلسين ، وعلى مجلس الوزراء إخطار المجلسين بما لم يتم الأخذ به من توصياتهما في هذا الشأن مع ذكر الأسباب .

مادة (٥٨) مكررا (٤١)

تحال مشروعات الاتفاقيات الاقتصادية والاجتماعية التي تعتمدها الحكومة إبرامها أو الانضمام إليها إلى مجلس الشورى ، لإبداء مرئياته وعرض ما يتوصل إليه بشأنها على مجلس الوزراء لاتخاذ ما يراه مناسبا .

مادة (٥٨) مكررا (٤٢)

على جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة إرسال نسخة من تقريره السنوي إلى كل من مجلس الشورى ومجلس الدولة .

مادة (٥٨) مكررا (٤٣)

يجوز بناء على طلب موقع من خمسة عشر عضوا على الأقل من أعضاء مجلس الشورى استجواب أي من وزراء الخدمات في الأمور المتعلقة بتجاوز صلاحياتهم بالمخالفة للقانون ، ومناقشة ذلك من قبل المجلس ورفع نتيجة ما يتوصل إليه في هذا الشأن إلى جلاله السلطان .

مادة (٥٨) مكررا (٤٤)

على وزراء الخدمات موافاة مجلس الشورى بتقرير سنوي عن مراحل تنفيذ المشاريع الخاصة بوزاراتهم ، وللمجلس دعوة أي منهم لتقديم بيان عن بعض الأمور الداخلة في اختصاصات وزارته ومناقشته فيها .

الباب السادس

القضاء

مادة (٥٩)

سيادة القانون أساس الحكم في الدولة . وشرف القضاء ونزاهة القضاة وعدلهم ضمان للحقوق والحريات .

مادة (٦٠)

السلطة القضائية مستقلة ، وتتولاها المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، وتصدر أحكامها وفق القانون .

مادة (٦١)

لا سلطان على القضاة في قضائهم لغير القانون . وهم غير قابلين للعزل إلا في الحالات التي يحددها القانون . ولا يجوز لأية جهة التدخل في القضايا أو في شؤون العدالة . ويعتبر مثل هذا التدخل جريمة يعاقب عليها القانون . ويحدد القانون الشروط الواجب توافرها فيمن يتولى القضاء ، وشروط وإجراءات تعيين القضاة ونقلهم وترقيتهم والضمانات المقررة لهم وأحوال عدم قابليتهم للعزل وغير ذلك من الأحكام الخاصة بهم .

مادة (٦٢)

يرتب القانون المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها ، ويبين وظائفها واختصاصاتها ، ويقتصر اختصاص المحاكم العسكرية على الجرائم العسكرية التي تقع من أفراد القوات المسلحة وقوات الأمن ولا يمتد إلى غيرهم إلا في حالة الحكم العرفي وذلك في الحدود التي يقررها القانون .

مادة (٦٣)

جلسات المحاكم علنية إلا إذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام أو الآداب . وفي جميع الأحوال يكون النطق بالحكم في جلسة علنية .

مادة (٦٤)

يتولى الادعاء العام الدعوى العمومية باسم المجتمع ، ويشرف على شؤون الضبط القضائي ، ويسهر على تطبيق القوانين الجزائية وملاحقة المذنبين وتنفيذ الأحكام . ويرتب القانون الادعاء العام وينظم اختصاصاته ويعين الشروط والضمانات الخاصة بمن يولون وظائفه . ويجوز أن يعهد ، بقانون ، لجهات الأمن العام بتولي الدعوى العمومية في الجرح على سبيل الاستثناء ، ووفقاً للأوضاع التي يبينها القانون .

مادة (٦٥)

ينظم القانون مهنة المحاماة .

مادة (٦٦)

يكون للقضاء مجلس أعلى يشرف على حسن سير العمل في المحاكم وفي الأجهزة المعاونة ويبين القانون صلاحياته في الشؤون الوظيفية للقضاة والادعاء العام .

مادة (٦٧)

ينظم القانون الفصل في الخصومات الإدارية بواسطة دائرة أو محكمة خاصة يبين القانون نظامها وكيفية ممارستها للقضاء الإداري .

مادة (٦٨)

ينظم القانون طريقة البت في الخلاف على الاختصاص بين جهات القضاء وفي تنازع الأحكام .

مادة (٦٩)

يحدد القانون اختصاصات الجهة التي تتولى إبداء الرأي القانوني للوزارات والجهات الحكومية الأخرى ، وتقوم بصياغة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات ومراجعتها ، كما يبين كيفية تمثيل الدولة وسائر الهيئات والمؤسسات العامة أمام جهات القضاء .

مادة (٧٠)

يعين القانون الجهة القضائية التي تختص بالفصل في المنازعات المتعلقة بمدى تطابق القوانين واللوائح مع النظام الأساسي للدولة وعدم مخالفتها لأحكامه ، ويبين صلاحياتها والإجراءات التي تتبعها .

مادة (٧١)

تصدر الأحكام وتنفذ باسم جلالته السلطان . ويكون الامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها من جانب الموظفين العموميين المختصين جريمة يعاقب عليها القانون . وللمحكوم له في هذه الحالة حق رفع الدعوى الجنائية مباشرة إلى المحكمة المختصة .

الباب السابع

أحكام عامة

مادة (٧٢)

لا يخل تطبيق هذا النظام بما ارتبطت به سلطنة عمان مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات .

مادة (٧٣)

لا يجوز تعطيل أي حكم من أحكام هذا النظام إلا أثناء قيام الأحكام العرفية وفي الحدود التي بينها القانون .

مادة (٧٤)

تنشر القوانين في الجريدة الرسمية خلال أسبوعين من يوم إصدارها ، ويعمل بها من تاريخ نشرها ما لم ينص فيها على تاريخ آخر .

مادة (٧٥)

لا تسري أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبل هذا التاريخ إلا إذا نص فيها على خلاف ذلك ، ولا يشمل هذا الاستثناء القوانين الجزائية وقوانين الضرائب والرسوم المالية .

مادة (٧٦)

لا تكون للمعاهدات والاتفاقيات قوة القانون إلا بعد التصديق عليها ولا يجوز في أي حال أن تتضمن المعاهدة أو الاتفاقية شروطا سرية تناقض شروطها العلنية .

مادة (٧٧)

كل ما قرره القوانين واللوائح والمراسيم والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام يظل ساريا ، شريطة ألا يتعارض مع نص من نصوصه .

مادة (٧٨)

تعمل الجهات المختصة على استصدار القوانين غير القائمة والتي يستلزمها هذا النظام وذلك خلال سنتين من تاريخ العمل به .

مادة (٧٩)

يجب أن تتطابق القوانين والإجراءات التي لها قوة القانون مع أحكام النظام الأساسي للدولة .

مادة (٨٠)

لا يجوز لأية جهة في الدولة إصدار أنظمة أو لوائح أو قرارات أو تعليمات تخالف أحكام القوانين والمراسيم النافذة أو المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي هي جزء من قانون البلاد .

مادة (٨١)

لا يجرى تعديل هذا النظام إلا بنفس الطريقة التي تم بها إصداره .